● أخبار قصيرة

ترامب يدعو أهم الشعبويين اليمينيين لحفل تنصيبه

كشفت صحيفة "بوليتيكو" أن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب وجه دعوات لعدد من السياسيين الأوروبيين اليمينيين لحضور حفل تنصيبه، في إشارة أيديولوجية واضحة.
و قالت الصحيفة أن "قائمة ضيوف ترامب تبدو وكأنها مجموعة من أهم الشعبويين اليمينيين في العالم".
وأشار المقال إلى أن "ترامب، بطبيعة الحال، لا يلتزم بالتقاليد التي تقضي عادة بعدم دعوة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات من الدول الأخرى إلى حفل التنصيب"
وبحسب سجلات وزارة الخارجية الأمريكية، لم يسبق لأي زعيم أجنبي حضور مراسم التنصيب الرئاسي منذ عام ١٨٧٤، وهو التاريخ الذي تبدأ منه السجلات الرسمية المتوفرة.

ربع الشباب الألماني يواجه خطر الفقر

أظهر تحليل جديد أجرته المنظمة الاتحادية للعمل الاجتماعي للشباب الكاثوليكي في ألمانيا ارتفاعاً مقلقاً في معدلات الفقر بين الشباب.
وكشف التقرير المعنون "مؤشر فقر الشباب في ألمانيا"، الذي صدر في دوسلدورف، أن نحو ٢٥٪ من الشباب في الفئة العمرية ١٨-٢٤ عاماً يواجهون خطر الوقوع في دائرة الفقر، في حين تبلغ النسبة ٢١٪ لمن هم دون ١٨ عاماً. ووفقاً للمعايير الألمانية، يعتبر الشخص معرضاً لخطر الفقر إذا كان دخله الشهري يقل عن ١٣١٠ يورو بعد خصم الضرائب والتأمينات الاجتماعية، وهو ما يمثل ٦٠٪ من متوسط الدخل في البلاد لعام ٢٠٢٣.

أوروبا.. وفاة أكثر من ٢٥٠ ألف شخص سنويا بسبب التلوث

ذكرت صحيفة "هامبورغر آبند بلات" الألمانية في تقرير لها حول الارتفاع الكبير في عدد الوفيات الناجمة عن التلوث البيئي في الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى مشكلتين رئيسيتين هما: تلوث الهواء والضوضاء المرتفعة.
وبحسب نتائج التقرير الجديد الصادر عن ديوان المحاسبة في الاتحاد الأوروبي، لا يزال التلوث البيئي في المدن الأوروبية يشكل أحد أكبر المخاطر على صحة مواطني الاتحاد الأوروبي.
وحذر مدققو الحسابات في المؤسسة الأوروبية، استناداً إلى بيانات وكالة البيئة الأوروبية، من أن ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف شخص يفقدون حياتهم سنوياً في جميع أنحاء أوروبا بسبب تلوث الهواء.
كما أن التلوث الضوضائي طويل المدى يتسبب في ١٢ ألف حالة وفاة مبكرة و٤٨ ألف حالة إصابة بأمراض القلب في الاتحاد الأوروبي سنوياً.

بعد التوترات الأخيرة التي شهدتها العلاقة بين الطرفين

ما هي إمكانية نشوب مواجهة عسكرية جدية بين أفغانستان وباكستان؟

الوفاق / بعد وصول طالبان إلى السلطة في أفغانستان عام ٢٠٢١، بدأت باكستان - التي دعمت هذه الحركة لأكثر من ثلاثة عقود - محاولات لزيادة اعتماد أفغانستان عليها في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية وغيرها. كانت هذه الزيادة في الاعتماد يمكن أن تساعد باكستان في تحقيق استراتيجيتها لتوسيع نطاق نفوذها في أفغانستان في المنافسة مع دول المنطقة خاصة الهند، وكذلك في تخفيف مخاوفها بشأن عدم تنسيق حكومة كابول في قضايا مثل خط ديوراند وإدارة المياه المتدفقة من أفغانستان إلى باكستان.
ولكن هل تحققت أهداف باكستان المذكورة بعد ثلاث سنوات من حكم طالبان، وهل أصبحت أفغانستان طالبان أكثر اعتماداً على باكستان من ذي قبل؟ في حال تحقق ذلك، كيف يمكن تفسير التوترات الأخيرة بين باكستان وطالبان، وما مستوى هذه التوترات؟

تاريخ العلاقات بين أفغانستان وباكستان

من بين جيران أفغانستان، تمتلك باكستان التأثير الأكبر على التطورات الاستراتيجية في أفغانستان، وذلك بسبب وجود حدود مشتركة تبلغ حوالي ٢٤٠٠ كيلومتر، ونفوذها بين قبائل البشتون أكبر وأكثر المجموعات العرقية تأثيراً في أفغانستان، وعلاقاتها مع الجماعات المتطرفة في هذه المنطقة. أفغانستان وباكستان جاران ظلت الخلافات تلقي بظلالها على علاقاتهما باستمرار. حدثت أول مواجهة بين باكستان وأفغانستان عند تأسيس باكستان، عندما امتنعت أفغانستان عن الاعتراف بباكستان في الأمم المتحدة وصوتت ضدها. لم تعترف أفغانستان بخط ديوراند الحدودي واعتبرت جزءاً من أراضي باكستان في ولايتي بلوشستان وخيبر بختونخوا الحاليتين تابعاً لها. في الواقع، كانت المعارضة لخط ديوراند والمطالبات الإقليمية الأفغانية تجاه باكستان أولى شرارات هذه الخلافات التي لا تزال تؤثر على علاقات البلدين حتى اليوم.
في السنوات الأخيرة، تراجعت أهمية مسألة خط ديوراند الحدودي لباكستان لصالح العمق الاستراتيجي العسكري، ثم العمق الاستراتيجي السياسي والجيو-اقتصادي. حالياً، تقول باكستان في سياساتها المعلنة إنها تنظر إلى أفغانستان كعمق استراتيجي سياسي وجيو-اقتصادي. العمق الاستراتيجي السياسي لباكستان يعني إزالة النفوذ الهندي في أفغانستان، والعمق الجيو-اقتصادي يعني الوصول إلى دول آسيا الوسطى عبر أفغانستان وتعزيز موقع باكستان في المسار الشمالي-الجنوبي.

العلاقة في الوقت الحالي

بعد وصول طالبان إلى السلطة، كان لدى باكستان توقعات كبيرة لزيادة نفوذها في أفغانستان، لكن ظهور أزمات سياسية واجتماعية وأمنية - معظمها من حركة طالبان باكستان (TTP) والبلوش - دفع جزءاً من النظام الباكستاني إلى إدراك العواقب.
حاولت الحكومة الباكستانية بعد سيطرة طالبان على أفغانستان، من خلال مفاوضات متعددة مع قيادات طالبان العليا، منع تدفق المشكلات الأمنية والاجتماعية (اللاجئون الأفغان) والاقتصادية إلى باكستان. لكن عوامل مثل زيادة نشاط طالبان باكستان والانفصاليين البلوش، وانخفاض التبادل التجاري بين البلدين، وطرد أكثر من نصف مليون مهاجر أفغاني غير شرعي من باكستان، واشتباكات حدودية متكررة، وفرض قيود على حركة المواطنين الأفغان إلى باكستان، أدت إلى عدم تحسن العلاقات وتوترها في الوقت الحالي.

احتمالية نشوب خصومة جدية

رغم أن العلاقات بين طالبان وباكستان بعد وصول الحركة إلى السلطة في عام ٢٠٢١ كانت متوترة بشكل عام، إلا أن هذه التوترات ظلت على المستوى التكتيكي. على المستوى الاستراتيجي، نشهد علاقات وثيقة بين بعض قيادات طالبان العليا والباكستانيين. هذه العلاقات تؤثر على السياسات المعلنة والفعلية لطالبان تجاه باكستان.
نظراً للطبيعة التكتيكية لهذه التوترات، والأسباب التي سنذكرها لاحقاً حول ضرورة تدخل باكستان في أفغانستان، من غير المرجح أن تتصاعد هذه التوترات إلى مواجهة جدية. من جانب آخر، تحتاج حكومة طالبان إلى باكستان لاستمرار بقائها، بغض النظر عن علاقتها الوثيقة التي استمرت ثلاثة عقود.

رغم أن العلاقات بين طالبان وباكستان بعد وصول الحركة إلى السلطة في عام ٢٠٢١ كانت متوترة بشكل عام، إلا أن هذه التوترات ظلت على المستوى التكتيكي

أسباب حاجة باكستان لأفغانستان

- استغلال قدرات أفغانستان (العمق الاستراتيجي) في مواجهة الهند.
- إدارة الجماعات شبه العسكرية المعارضة للحكومة الباكستانية في أفغانستان.
- الحاجة الاستراتيجية للموارد المائية الأفغانية.
- الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والعبور.
- كسب امتيازات من المنظمات الدولية والدول الإقليمية والدولية.
- كسب رضا بعض الجماعات الإسلامية الباكستانية.
- إدارة قضية البشتون والخلافات الحدودية.

أسباب حاجة أفغانستان وطالبان لباكستان:
- عدم وصول أفغانستان للمياه المفتوحة واحتياجات العبور.
- قدرة باكستان على استخدام جماعات متطرفة كورقة ضغط.
- حاجة حكومة طالبان لداعم سياسي إقليمي ودولي.
- الاعتماد الاقتصادي على باكستان والصين.
- استمرار إقامة عائلات العديد من مسؤولي طالبان في باكستان.
- نفوذ الاستخبارات الباكستانية.
- وجود أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني في باكستان.

الحاجة المشتركة

- العلاقات الوثيقة بين علماء الدين الباكستانيين وطالبان.
- القرابة العرقية وترابط البشتون في البلدين.
- وجود ٢٤٠٠ كم من الحدود المشتركة وما يترتب عليها من فرص وتهديدات.

كانت العلاقات بين طالبان وباكستان وثيقة وعميقة منذ نشأة الحركة حتى عودتها للسلطة عام ٢٠٢١. بعد تشكيل حكومة طالبان الثانية، تصاعدت التوترات لعدة أسباب. لكن نظراً للتاريخ الطويل من العلاقات والحاجات المتبادلة، لا تبدو التوترات الأخيرة عميقة (مستوى تكتيكي) ومن غير المحتمل أن تنهي العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين. وما لم يتدخل عامل خارجي (دول إقليمية أو دولية)، فإن احتمال تعميق التوترات وبدء مرحلة مواجهة عسكرية جدية بين أفغانستان تحت حكم طالبان وباكستان يبدو غير محتمل في الوقت الحالي.

في تطور اقتصادي قلق

الدين العام الإيطالي يتجاوز ثلاثة تريليونات يورو

تواجه إيطاليا، إحدى القوى الاقتصادية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، تحديات مالية غير مسبوقة في تاريخها الحديث. في ظل قيادة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني، يشهد الاقتصاد الإيطالي تطورات مقلقة تتعلق بالدين العام، مما يثير مخاوف جدية حول مستقبل الاستقرار المالي للبلاد ومكانتها في منطقة اليورو.
وفقاً لمجلة "شبيغل" الأسبوعية، أعلن البنك المركزي الإيطالي في يوم عيد ميلاد رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني عن تسجيل رقم قياسي جديد في الديون الحكومية، حيث تجاوز الدين العام للمرة الأولى ثلاثة تريليونات يورو. وبهذا، تصبح إيطاليا ثاني دولة في أوروبا من حيث حجم الدين العام، بعد فرنسا.
جاء هذا الإعلان المؤسف متزامناً مع احتفال جورجيا ميلوني بعيد ميلادها الثامن والأربعين. وأوضح البنك المركزي الإيطالي في بياناته الجديدة أن الدين العام للبلاد قد تجاوز ثلاثة تريليونات يورو، وهو مستوى غير مسبوق في تاريخ البلاد.
وأشار البنك المركزي إلى أن الزيادة في الدين خلال شهر نوفمبر بلغت ٢٣,٩ مليار يورو مقارنة بالشهر السابق. وبذلك يصل إجمالي الدين الحكومي لهذا العضو في الاتحاد الأوروبي إلى حوالي ٣٠٠٥,١٨ مليار يورو.
تعد إيطاليا، وهي من الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، من أكثر دول العالم مديونية. وبالمقارنة مع الدول الأخرى في الاتحاد الأوروبي، نجد أن إجمالي الدين العام لألمانيا يبلغ حالياً حوالي ٢,٥ تريليون يورو. وفي الاتحاد الأوروبي، تتجاوز فرنسا وحدها إيطاليا في حجم الدين العام، حيث يصل دينها إلى حوالي ٣,٢ تريليون يورو.
كانت جورجيا ميلوني، التي تتولى رئاسة الحكومة منذ عام ٢٠٢٢ كزعيمة لحزب "فراتيلي ديتاليا" (إخوة إيطاليا) اليميني، قد وضعت نصب عينيها هدف السيطرة على ديون هذا البلد المتوسطي. إلا أنها لم تتمكن حتى الآن من وقف هذا الاتجاه المتصاعد.
إن تجاوز الدين العام الإيطالي لعتبة الثلاثة تريليونات يورو يمثل نقطة تحول حرجة في تاريخ البلاد الاقتصادي، ويضع تحديات جسيمة أمام حكومة ميلوني. هذا الوضع يتطلب إجراءات إصلاحية عاجلة وخطة اقتصادية شاملة للحد من تفاقم الأزمة. كما يثير هذا التطور تساؤلات مهمة حول مستقبل السياسات المالية في منطقة اليورو وقدرة الدول الأعضاء على الالتزام بمعايير الاستقرار المالي المتفق عليها. يبقى السؤال المطروح: هل ستتمكن حكومة ميلوني من تنفيذ الإصلاحات الضرورية للحد من تصاعد الدين العام وتحقيق الاستقرار المالي المنشود؟

أشار البنك المركزي الإيطالي إلى أن الزيادة في الدين خلال شهر نوفمبر بلغت ٢٣,٩ مليار يورو مقارنة بالشهر السابق